

الملحق ألف: منهجية مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012

القسم رقم 1: تنفيذ مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، وحساب مؤشر الموازنة المفتوحة

مسح الموازنة المفتوحة يقيّم توافر معلومات الموازنة للجمهور والممارسات الأخرى لوضع الموازنة والتي تسهم في نظام للمالية العامة يتسم بالمساءلة والاستجابة في البلدان في جميع أنحاء العالم.¹ فالغالبية العظمى لأسئلة المسح تقيّم ما يحدث على أرض الواقع، وليس ما هو مطلوب بموجب القانون.

المسح يقيّم المحتويات والإصدار في الوقت المناسب لثمان من وثائق الموازنة الأساسية التي ينبغي على جميع البلدان إصدارها عند نقاط مختلفة في عملية الموازنة، ووفقاً لمعايير الممارسة الرشيدة المقبولة عموماً لإدارة المالية العامة. والعديد من هذه المعايير مستمد من تلك التي وضعتها منظمات متعددة الأطراف، مثل ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة الصادر عن صندوق النقد الدولي، وأفضل الممارسات من أجل الشفافية المالية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وإعلان ليما للمبادئ التوجيهية بشأن المبادئ الأساسية للرقابة المالية الصادر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (INTOSAI). قوة هذه المبادئ التوجيهية تكمن في قابلية التطبيق الشامل على أنظمة مختلفة للموازنة في جميع أنحاء العالم وعلى البلدان ذات مستويات الدخل المختلفة.

مسح الموازنة المفتوحة يعالج مواضيع إضافية ذات أهمية للمجتمع المدني وأنصار الحكم الرشيد، بما في ذلك مدى إمكانية مشاركة الجمهور في كل مرحلة من مراحل عملية الموازنة، والعوامل المتعلقة بقوة السلطة التشريعية، ودور ديوان المحاسبة الوطني المستقل للبلد (والمعروف أيضاً باسم "جهاز الرقابة الأعلى").

كان مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 عملية بحثية تعاونية عملت فيها شراكة الموازنة الدولية مع شركاء المجتمع المدني في 100 بلد على مدى العامين الماضيين. والـ 100 بلد التي شملها التقييم في ما هو الجولة الرابعة للمسح (الجولات السابقة كانت في الأعوام 2006 و2008 و2010) تم اختيارها لإخراج عينة تمثل مختلف المناطق ومستويات الدخل.

استبيان الموازنة المفتوحة

النتائج لكل دولة في المسح لعام 2012 مبنية على أساس استبيان قوامه 125 سؤالاً يقوم باستكماله باحث أو مجموعة من الباحثين داخل المنظمة من البلد. وتقريباً جميع الباحثين المسؤولين عن استكمال استبيان الموازنة المفتوحة ينتمون إما إلى مؤسسات أكاديمية أو إلى منظمات المجتمع المدني. على الرغم من أن الولايات والمناطق ذات الأهمية للمجموعات البحثية تختلف على نطاق واسع، فكلها لديها مصلحة مشتركة في تعزيز ممارسات الموازنة التي تتسم بالشفافية والاستجابة في بلدانهم. ومعظم الباحثين ينتمون إلى منظمات ذات تركيز معتبر على قضايا الموازنة.

معظم الأسئلة الـ 125 لمسح عام 2012 تتطلب من الباحثين الاختيار من بين خمسة إجابات. تصف الإجابات "أ" أو "ب" موقف أو حالة تمثل ممارسة رشيدة فيما يتعلق بنوع معلومات الموازنة (أو ممارسة في الموازنة) التي يقيّمها السؤال، وتشير الإجابة "أ" إلى استيفاء المعيار تماماً. الإجابة "ج" تتوافق مع الحد الأدنى من الجهود لتحقيق المعيار ذات الصلة، في حين أن الإجابة "د" تشير إلى أنه لم يتم استيفاء المعيار على الإطلاق. والإجابة "هـ" تشير إلى أن المعيار لا ينطبق، على سبيل المثال عندما تُسأل أحد بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن المساعدات الخارجية التي تتلقاها. ومع ذلك، بعض الأسئلة ليس لها سوى ثلاث إجابات ممكنة: "أ" (استيفاء المعيار) أو "ب" (عدم استيفاء المعيار) أو "ج" (لا ينطبق). ومطلوب من الباحثين توفير أدلة كافية لكل إجابة من إجاباتهم، واستكمال إجاباتهم بالتعليقات والإيضاحات، وربطها بالوثائق ذات الصلة.

(صادرة عن المؤسسة أو هيئة مسؤولة عن إخراجها في غضون فترة زمنية 1 مسح الموازنة المفتوحة يعتبر الوثيقة "متوفرة للجمهور" إذا كانت: ¹ توفيرها بأقل تكلفة ممكنة لأي شخص يريد الوثيقة (أي لا يجب على الحكومة توفير الوثائق بصورة انتقائية).² معقولة و

بمجرد الانتهاء، يتم الحصر الكمي لإجابات الاستبيان. بالنسبة للأسئلة ذات خيارات الإجابات الخمسة، تحصل "أ" على نقاط 100 عددية، وتحصل "ب" على 67، وتحصل إجابات "ج" على 33، وتُسجل إجابات "د" بـ 0. ولا يتم حساب الأسئلة التي تنتقي الإجابات "هـ" كجزء من مجموع النقاط الكلية للبلد. بالنسبة للأسئلة ذات خيارات الإجابات الثلاثة، النقاط هي 100 لإجابة "أ"، و 0 لإجابة "ب"، وإجابات "ج" ليست مدرجة في مجموع النقاط الكلية.

عملية البحث

بدأ الباحثون في جمع البيانات لمسح عام 2012 في أغسطس 2011 واستكملوا الاستبيان لبلادهم بحلول ديسمبر 2011. مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012 يقيّم فقط الوقائع أو الأنشطة أو التطورات التي تقع حتى 31 ديسمبر 2011، ولا تُحسب أية إجراءات وقعت بعد هذا التاريخ في نتائج المسح لعام 2012.

جميع الإجابات على أسئلة المسح مؤيدة بالأدلة، مثل الاستشهادات من وثائق الموازنة أو قوانين البلد أو مقابلات مع مسؤولين حكوميين أو مشرعين أو خبراء في عملية الموازنة للبلد. وفي جميع مراحل عملية البحث، ساعد موظفو شراكة الموازنة الدولية الباحثين على اتباع منهجية المسح، ولا سيما المبادئ التوجيهية للإجابة على أسئلة المسح. (راجع دليل استبيان الموازنة المفتوحة على: <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/research-resources/guides-questionnaires/>).

عند الانتهاء، قام موظفو شراكة الموازنة الدولية بتحليل ومناقشة كل استبيان مع الباحثين كل على حدة على مدى ستة إلى ثلاثة أشهر. سعى تحليل شراكة الموازنة الدولية إلى ضمان الإجابة على جميع الأسئلة بالطريقة المتسقة داخليا لكل بلد، وكذلك المتسقة عبر البلدان. وتم أيضا تدقيق الإجابات من مصادر مختلفة، وذلك من وثائق الموازنة المنشورة والتقارير بشأن الشفافية المالية الصادرة عن المؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وبعد ذلك قام بمراجعة الاستبيانات مراجعان قرينان مجهولا الاسم من الذين لديهم معرفة بالعمل كبيرة لنظم الموازنة في البلد المعني. تم تحديد المراجعين الأقران، الذين لم يكن لهم ارتباط بحكومة البلد الذي يراجعونه، من خلال عمليات البحث للمراجع وجهات الاتصال المهنية والإنترنت ومحاضر المؤتمرات السابقة لشراكة الموازنة الدولية.

قام موظفو شراكة الموازنة الدولية بمراجعة تعليقات المراجعين الأقران للتأكد من أنها متسقة مع منهجية المسح. وأي تعليقات كانت غير متسقة للمراجعين الأقران تم حذفها، وبعد ذلك تم مشاركة التعليقات المتبقية مع الباحثين. وردّ الباحثون على التعليقات من المراجعين الأقران وحكومتهم، إن وجدت، وقام محررو شراكة الموازنة الدولية بتحكيم أي إجابات متضاربة من أجل ضمان اتساق الافتراضات في مختلف البلدان في اختيار الإجابات.

كما دعت شراكة الموازنة الدولية الحكومات من 95 بلدا شملها المسح للتعليق على مشروع نتائج المسح. وتم اتخاذ القرار بدعوة حكومة للتعليق على مشروع النتائج بعد التشاور مع منظمة البحوث ذات الصلة المسؤولة عن المسح. بذلت شراكة الموازنة الدولية جهدا كبيرا لتشجيع الحكومات على التعليق على مسودة النتائج؛ تم الاتصال بالعديد من الحكومات التي لم تستجب في البداية إلى رسائل شراكة الموازنة الدولية في خمس أو ست مناسبات منفصلة. من الـ 95 حكومة التي اتصلت بها شراكة الموازنة الدولية، علقت 41 على نتائج المسح الخاصة ببلدهم. ويمكن الإطلاع على هذه التعليقات في مجملها في الاستبيانات ذات الصلة على <http://internationalbudget.org/what-we-do/open-budget-survey/country-info/>.

مؤشر الموازنة المفتوحة

مؤشر الموازنة المفتوحة يعيّن لكل بلد نقاط من 0 إلى 100 على أساس المتوسط البسيط للقيمة العددية لكل إجابة من الإجابات على الـ 95 سؤالاً في الاستبيان والتي تقيّم مدى توافر معلومات الموازنة للجمهور. مجموع نقاط البلد لمؤشر الموازنة المفتوحة يعكس التوقيت المناسب وشمولية معلومات الموازنة المتوفرة للجمهور في وثائق الموازنة الرئيسية الثمان.

مؤشر الموازنة المفتوحة يقيس إصدار المعلومات في الوقت المناسب في جميع مراحل عملية الموازنة

عدد الأسئلة لكل وثيقة الموازنة المفتوحة	أرقام أسئلة المسح لعام 2012	مواعيد الطرح للوثائق "المتوفرة للجمهور"	وثيقة الموازنة
3	60-62	يجب إصداره في موعد لا يقل عن شهر قبل تقديم مقترح السلطة التنفيذية للموازنة إلى السلطة التشريعية للنظر فيه.	البيان التمهيدي للموازنة
58	1-58	ينبغي إصداره من الناحية المثالية في الوقت نفسه الذي يتم فيه عرضه على السلطة التشريعية. كحد أدنى، يجب إصداره أثناء نظر السلطة التشريعية فيه وقبل أن يتم الموافقة عليها. ولن يعتبر بـ التشريعية عليه.	مقترح السلطة التنفيذية للموازنة
58	1-58	يجب إصدارها في أو تقريبا في نفس وقت مقترح السلطة التنفيذية للموازنة (راجع أعلاه).	الوثائق المؤيدة لمقترح السلطة التنفيذية للموازنة
1	101	يجب إصدارها في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد موافقة السلطة التشريعية على الموازنة.	الموازنة المقررة
4	109-112	إذا كانت نسخة مبسطة لمقترح السلطة التنفيذية للموازنة، فلا بد من إصدارها في نفس الوقت الذي يكون فيه مقترح السلطة التنفيذية للموازنة "متوفرا للجمهور". إذا كانت نسخة مبسطة للموازنة المقررة، فلا بد من إصدارها في نفس الوقت الذي يكون فيه الموازنة المقررة "متوفرة للجمهور".	موازنة المواطنين
8	71-66 و 63-64	يجب طرحها في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.	التقارير الدورية
4	73-76	يجب طرحها في موعد لا يتجاوز ثلاثة أشهر بعد انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.	المراجعة نصف السنوية
10	77-86	يجب طرحه في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية (الفترة المشمولة بالتقرير).	تقرير نهاية السنة
7	87-89 و 91 و 95-96 و 108	يجب طرحه في موعد لا يتجاوز سنتين بعد نهاية السنة المالية (الفترة المشمولة بالتقرير).	تقرير المراجعة

مقاييس المسح لمؤسسات الرقابة ومشاركة الجمهور

من أسئلة المسح الـ 30 التي لا تُستخدم في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة، فإن الغالبية تعمل على تقييم القدرة الرقابية للسلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا، وكذلك فرص إشراك الجمهور أثناء عملية الموازنة. للحصول على معنى عام لـ "قوة" كل مؤسسة من هذه المؤسسات ومستوى إشراك الحكومات للجمهور في صنع قرارات الموازنة ومراقبتها، فالإجابة على الأسئلة بشأن كل منها - السلطة التشريعية وأجهزة الرقابة العليا ومشاركة الجمهور - يتم إيجاد المتوسط لها. وينبغي أن تستخدم هذه المقاييس كبيانات دليزية فقط، حيث أن مجموعة البيانات للأسئلة بشأن السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى ومشاركة الجمهور ليست شاملة مثل الموجودة بشأن وصول الجمهور إلى المعلومات.

مسح الموازنة المفتوحة يقيّم الجهات الفاعلة للرقابة وممارساتها		
المؤشر الموزون	أرقام أسئلة المسح لعام 2012	عدد الأسئلة لكل مؤشر
إشراك الجمهور في عملية الموازنة	114-125	12
قوة السلطة التشريعية	59 و 97-100 و 102-107	11
قوة جهاز الرقابة الأعلى	90 و 92-94	4

ثلاثة من الـ 30 سؤالاً التي لا تستخدم في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة غير مدرجة في أي من المؤشرات الإجمالية. لقد تم إضافة سؤالين (65 و 72) بشأن التقارير السنوية على مدى الجولات اللاحقة للمسح، ولذلك لم يتم إدراجهم في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة من أجل الحفاظ على قابلية المقارنة عبر الزمن. وأيضاً الإجابة على السؤال (113) بشأن نشر السلطة التنفيذية لتعريفات مصطلحات سهلة وغير فنية مستخدمة في الموازنة وغيرها من الوثائق ذات الصلة بالموازنة لم يتم إدراجه في مؤشر الموازنة المفتوحة.

القسم رقم 2: ما هو الجديد في استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2012، وما هي الآثار المترتبة عليه؟

إن هيكل استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2012 يختلف عن ذلك المستخدم في الجولات السابقة. لقد أضافت شراكة الموازنة الدولية وحذفت عدداً من الأسئلة، على الرغم من أن العدد الإجمالي للأسئلة لم يرتفع إلا إلى 125 سؤالاً في هذه الجولة من 123 في الجولات السابقة. والآن يتكون استبيان الموازنة المفتوحة من خمسة أقسام، بزيادة اثنين عن الجولات السابقة.

معظم التغييرات التي تم إجراؤها على استبيان الموازنة المفتوحة تعمل على تعميق تقييم المسح للقوة النسبية للسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى وإشراك الجمهور في عمليات الموازنة. كانت الأسئلة المستخدمة في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة، كما هو موضح بالتفصيل أعلاه، بالنسبة للجزء الأكبر دون تغيير، وبالتالي، فإن المؤشرات قابلة للمقارنة في جميع الجولات الأربع.

لم يختلف القسمان 1 و 2 جوهرياً كما كان الحال في الجولات السابقة، ويصفان وثائق الموازنة الرئيسية المستخدمة لاستكمال الاستبيان وتقييم مدى التوافر للجمهور والشمولية لمقترح السلطة التنفيذية للموازنة والوثائق المؤيدة له. ونظراً لأهميته في تقديم أولويات الحكومة وخطتها لجمع وإنفاق الأموال العامة في العام المقبل وفي وضع جدول الأعمال لمناقشة الموازنة، فالمسح يركز بشكل خاص على الموازنة المقترحة.

القسم رقم 3 يقيّم مدى التوافر للجمهور والشمولية لتقارير الموازنة الرئيسية في جميع مراحل عملية الموازنة. وتم نقل الأسئلة بشأن قوة السلطة التشريعية والتي كانت مدرجة في هذا القسم في الجولات السابقة إلى قسمين جديدين، ولكن، على الرغم من إعادة ترقيم الأسئلة المتبقية، فالصياغة والترتيب بقيا دون تغيير.

تم إضافة القسم رقم 4 لمسح عام 2012، ويتكون من الأسئلة التي تقيس قوة السلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى. ويتضمن الأسئلة التي كانت جزءاً من المسح في الجولات السابقة، وكذلك الأسئلة التي تنتظر في عوامل مختلفة مثل وجود هيئة للأبحاث معترف بها والتي يمكن أن تزود السلطة التشريعية بالتحليل والتوجيه بشأن مسائل الموازنة؛ ووجود مناقشات تمهيدية للموازنة من السلطة التشريعية؛ والإجراءات لتحويل الأموال، ليس فقط بين الوحدات الإدارية ولكن أيضاً بين بنود المخصصات؛ والإجراءات المعمول بها لحين جمع الإيرادات الإضافية خلال سنة الموازنة.

كما أن القسم رقم 5 جديد، ويتضمن 12 سؤالاً بشأن مشاركة الجمهور في عملية الموازنة. بعض هذه الأسئلة (على سبيل المثال، المتعلقة بجلسات الاستماع العامة للسلطة التشريعية) كانت موجودة في أقسام مختلفة من الاستبيان في الجولات السابقة، ولكن يوجد كذلك عدد كبير من الأسئلة الجديدة. أسئلة أخرى في هذا القسم تقيّم وجود متطلبات قانونية وآليات وإجراءات للتغذية الراجعة لمشاركة الجمهور داخل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى. وأخيراً، يشمل القسم رقم 5 أيضاً أربعة أسئلة بشأن موازنة المواطنين، بثلاثة أكثر من استبيانات المسح في السابق. ويعكس هذا الانتباه الأعمق إلى موازنات المواطنين الاعتراف المتزايد بأهمية هذه الوثيقة بوصفها عنصراً أساسياً لشفافية الموازنة في بلد معين.

ملخص للتغييرات في استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2012

- تم استبعاد اثني عشر سؤالاً من المسح لعام 2012: 60-56 و65-63 و70 و79 و97 و99. (ينبغي ملاحظة أن هذه هي أرقام الأسئلة من استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2010). ولم يتم استخدام أي من هذه الأسئلة في حساب مؤشر الموازنة المفتوحة، أو مؤشرات أخرى من المسح.
- تم تعديل سؤالين: 109 و123. (ينبغي ملاحظة أن هذه كانت الأسئلة 61 و119، على التوالي، في استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2010).
- تم إضافة أربعة عشر سؤالاً: 98-97 و104-103 و112-110 و118-114 و125-124. وقد تم استخدامها في تحديد مؤشرات إشراك الجمهور وقوة السلطة التشريعية

الآثار المترتبة على التغييرات في مؤشر الموازنة المفتوحة والمؤشرات الأخرى

موازنة المواطنين

الزيادة من واحد إلى أربعة في عدد الأسئلة بشأن موازنة المواطنين هو التغيير الوحيد في استبيان الموازنة المفتوحة لعام 2012 الذي يؤثر على حساب مؤشر الموازنة المفتوحة. وبدلاً من احتسابه من 92 سؤالاً، كما هو الحال في الجولات السابقة، فمؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 مبني على أساس 95 سؤالاً. بالإضافة إلى السؤال عن إخراج الحكومة ونشرها لموازنة المواطنين من عدمه، فإن الأسئلة الجديدة تقيّم مدى اشتراك الجمهور في وضع الوثيقة، وكيفية نشر الوثيقة، وإخراج موازنة مواطنون لكل مرحلة من مراحل عملية الموازنة.

الأسئلة الجديدة تزيد من التباين في الأداء فيما يتعلق بموازنات المواطنين، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 عما قد يمكن أن تكون عليه دون تغييرات. إذن هل ما زال يمكنك مقارنة مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 مع المؤشرات من الجولات السابقة للمسح؟ من الناحية المثالية، ولضمان إمكانية المقارنة، كان في إمكان شراكة الموازنة الدولية العثور على إجابات على الأسئلة الجديدة بالنسبة للجولات الثلاث السابقة وإعادة حساب مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة الخاصة بها. ومع ذلك، كان يوجد معلومات غير كافية متاحة للقيام بذلك بطريقة صارمة، وبالتالي فإن مؤشرات الموازنة المفتوحة لجولات أعوام 2006 و2008 و2010 لم يتم تحديثها.

لتقييم مدى تأثير الأسئلة الجديدة على مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 للبلدان، وبالتالي مدى قابلية مقارنة مجاميع نقاط عام 2012 بالنقاط من الجولات السابقة للمسح، قامت شراكة الموازنة الدولية بحساب مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 لـ 92 سؤالاً ومؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 الفعلي (بالـ 95 سؤالاً) ومقارنة مجاميع النقاط. وأظهرت النتائج أن الأسئلة الجديدة لم يكن لها عموماً تأثيراً يذكر على مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012؛ وبالتالي حُجبت القدرة على مقارنة مجاميع النقاط على مدى الجولات الأربع للمسح.

- (1) في 71 من الـ 100 بلد التي شملها المسح، مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 المحسوبة باستخدام 95 سؤالاً هي أقل من تلك التي تقوم على أساس 92 سؤالاً. ومع ذلك، في أكثر من ثلثي البلدان (68) التي شملها المسح، لا يزيد الفرق عن نقطة واحدة. ولوحظ انخفاض ثلاث نقاط لخمس بلدان: الولايات المتحدة وألمانيا وإسبانيا وروسيا وسلوفينيا - وجميعهم من البلدان ذات الأداء العالي.
- (2) لا يتغير قليلاً سوى التصنيفات النسبية مع (السؤال رقم 95) "الجديد" وحساب مؤشر الموازنة المفتوحة "القديم": الارتباطات بين مجاميع النقاط والتصنيفات، باستخدام الأساليب الجديد والقديم، مرتفعة للغاية (0.9998 و0.9992)، على التوالي، مما يشير أن التغييرات في الاستبيان له تأثير قليل جداً على تقييم شفافية الموازنة على كل من المستوى العالمي وداخل كل بلد على حدة.

قوة السلطة التشريعية

التغييرات في المؤشرات الواردة في المسح لعام 2012 بشأن قوة السلطة التشريعية لا تؤثر على حساب مؤشر الموازنة المفتوحة. هذه التغييرات تشمل أربعة أسئلة جديدة تمت إضافتها إلى استبيان المسح من الجولات السابقة. وعلاوة على ذلك، تم تنقيح الأسئلة القائمة للحصول على تقييم أدق وأشمل لدور السلطات التشريعية خلال عملية الموازنة، ولمدى فعالية رقابتها على السياسات الحكومية. وأخيراً، الأربعة أسئلة التي تم استخدامها لتقييم قوة رقابة السلطة التشريعية في الجولات السابقة لمسح الموازنة المفتوحة يتم الآن استخدامها لتقييم الفرص المتاحة لمشاركة الجمهور في الموازنات. في حين أن الإجابات على الأسئلة الموجودة قابلة للمقارنة مع مرور الوقت، فإن إضافة أسئلة جديدة بشأن السلطة التشريعية يعني أن متوسط مجاميع النقاط لقوة هذه المؤسسة عبر جولات المسح المختلفة ليس قابلاً للمقارنة.

- لم يتم استخدام سوى أربعة مؤشرات لتقييم قوة جهاز الرقابة الأعلى:
- السلطة لصرف رئيس جهاز الرقابة الأعلى من الخدمة (السؤال رقم 90).
 - السلطة القانونية لمراجعة المالية العامة (السؤال رقم 92)؛
 - الموارد المالية المتاحة لجهاز الرقابة الأعلى وسلطة تحديد الموازنة الخاصة به (السؤال رقم 93).
 - توافر العاملين المهرة في المراجعة (السؤال رقم 94).

في المسوحات السابقة، كان مؤشر قوة جهاز الرقابة الأعلى يتألف من عدد أكبر من الأسئلة. وهذه الأسئلة لا تزال مدرجة في المسح لعام 2012 (الأسئلة 87 و90 و92-96 و107-108 و123): ومع ذلك، بعضها تستخدم الآن لتشكيل مؤشرات مشاركة الجمهور وشمولية تقرير المراجعة وقوة السلطة التشريعية. وبسبب هذه التغييرات، فمجاميع النقاط لعام 2012 لقوة جهاز الرقابة الأعلى ليست مماثلة لتلك التي من الجولات السابقة للمسح.

إشراك الجمهور في عملية الموازنة

وأخيراً، تم إنشاء مجموعة من 12 مؤشراً لتقييم مدى إشراك الجمهور من جانب السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى في عملية الموازنة (الأسئلة 114-125). وتم إدراج بعض هذه الأسئلة (119-123) في الجولات السابقة للمسح، ولو أنه تم تنقح أحدها ليشرح بصورة أفضل ما كان يجري تقييمه (123)، بينما الأخرى بقيت كما هي (119-122). سبعة جديدة تماماً (114-118 و124-125).

القسم رقم 3: ترجيح الأهمية النسبية لوثائق الموازنة الرئيسية والآثار المترتبة على مجاميع النقاط

كما هو مذكور أعلاه، يتم احتساب مجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 لكل بلد من مجموعة فرعية لأسئلة المسح الذي قوامه 95 سؤالاً. وعلى الرغم من أن كل وثيقة من وثائق الموازنة الرئيسية الثمان التي يشملها التقييم قد يكون لها عدداً مختلفاً من الأسئلة المتعلقة بها، فمجموع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة هو المتوسط البسيط لجميع الأسئلة الـ 95. وفي حساب مجاميع نقاط مؤشر الموازنة المفتوحة، لم يتم استخدام أي طريقة ترجيح صريحة للتعويض عن التأثير غير المتناسب للوثائق التي يوجد بشأنها المزيد من الأسئلة في المسح.

على الرغم من أن استخدام متوسط بسيط أمر واضح، فهو يعتبر بصورة ضمنية وثائق موازنة معينة على أنها أكثر أهمية من غيرها. وعلى وجه الخصوص، 58 من 95 سؤالاً لمؤشر الموازنة المفتوحة تقيّم مدى التوافر للجمهور والشمولية لمقترح السلطة التنفيذية للموازنة، وبالتالي فهي محددات رئيسية لمجموع نقاط البلد الإجمالي لمؤشر الموازنة المفتوحة. وفي المقابل، فإن الموازنة المقررة وموازنة المواطنين هما محور سؤال واحد وأربعة أسئلة فقط، على التوالي.

هذا الترجيح الضمني ليس دون مبرر. فمن وجهة نظر المجتمع المدني، مقترح السلطة التنفيذية للموازنة هو وثيقة الموازنة الأكثر أهمية، لأنها تحدد أهداف سياسة الموازنة للحكومة والخطط للسنة المقبلة. والوصول إلى هذه المعلومات هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمجتمع المدني للتأثير على مناقشات الموازنة قبل الموافقة على الموازنة النهائية.

ومع ذلك، استخدمت شراكة الموازنة الدولية عدة أساليب بديلة لحساب مؤشر الموازنة المفتوحة لعام 2012 لتقييم مدى التحيز لطريقة الحساب في نتائج مؤشر الموازنة المفتوحة. وما خلصت إليه هذه الاختبارات هو أن تصنيفات مؤشر الموازنة المفتوحة للبلدان ظلت إلى حد كبير متنسقة بغض النظر عن طريقة الترجيح.

هل لديك أسئلة؟

يقدم هذا الملحق وصفاً أساسياً للمنهجية المستخدمة في إخراج مسح الموازنة المفتوحة لعام 2012، بما في ذلك ملخص للتغيرات التي أدخلت على المسح وتأثيرها على النتائج وقابلية المقارنة عبر جميع الجولات الأربع. ولقد حاولنا أيضاً معالجة بعض المسائل المنهجية بمصطلحات غير فنية إلى حد ما. في حالة وجود المزيد من الأسئلة الفنية حول "مسح الموازنة

المفتوحة"، أو الرغبة في مزيد من التفاصيل حول أي جانب من جوانب المنهجية المستخدمة، يرجى الاتصال بشراكة الموازنة الدولية (IBP) عبر [.info@internationalbudget.org](mailto:info@internationalbudget.org)